



مؤتمر ماس للعام 2010

وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة لإنهاء الاحتلال وتحقيق التنمية المستدامة

وعقد المعهد مؤتمره تحت عنوان "وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة لإنهاء الاحتلال وتحقيق التنمية المستدامة" في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من كانون الأول من العام 2011، وبحضور رئيس الوزراء، وعدد من المسؤولين، والعديد من الأكاديميين والخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين، ورجالات القطاع الخاص. وقد تم اختيار هذا الموضوع كمساهمة من المعهد في إبراز أهمية وحدة الاقتصاد الفلسطيني وأهمية إنهاء الانقسام الذي جرى بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، ومخاطر مواصلة التعامل باستخفاف مع مخاطر ترسخ الانقسام، وعدم التعامل بمسؤولية وطنية مع الحاجة لإعادة الوحدة بين شطري الوطن.



أهداف المؤتمر

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على عدة محاور :

- 1) أهمية الوحدة الاقتصادية لبناء دولة فلسطينية قابلة للحياة.
- 2) فحص الخيارات المختلفة لتقليص مخاطر وآثار الانفصال الجغرافي وإنشاء البنى التحتية الضرورية لتحقيق التواصل الفعال بين المواطنين ولانتقال البضائع ورؤوس الأموال.
- 3) إيجاد الحلول لإعادة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتوزيعها بين شطري الوطن بما يحقق الرشد والكفاءة والعدالة.

لتحميل كتيب المؤتمر واوراق العمل كاملة الرجاء [الضغط هنا](#)



أوراق العمل

فيما يلي ملخص لأوراق العمل التي عرضت في المؤتمر:

الدولة الفلسطينية: تكامل الاقتصاد على الرغم من الجغرافيا

إعداد د. نعمان كنفاني



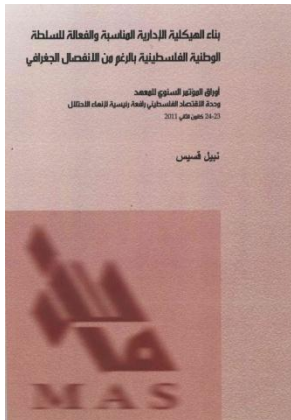
هدفت هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤالين، يتعلق الأول بأهمية التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في تحقيق نمو مستدام وتحسن مضطرد في مستوى حياة الشعب الفلسطيني. أما الثاني، فيتتمحور حول النماذج الممكنة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين شطري الوطن. استعرضت الورقة التبدلات الهيكلية الحادة التي شهدتها قطاع غزة والضفة الغربية خلال نصف قرن. كما درست الورقة العلاقات التجارية بين الشطرين، ثم قامت بتقدير تكلفة تحقيق تقاربية في مستوى الحياة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم دراسة عوامل التكامل بين جناحي الوطن ونماذج التنمية والتكامل الممكنة.

حيث درست الورقة نموذجين: نموذج التوازن ونموذج التكتل المكاني. وخلصت الورقة إلى أن الدولة الفلسطينية لن تكون قابلة للحياة دون ضمان تدفق حر للسلع والأفراد، كما وأشارت إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الشطرين، وأكدت على ارتفاع تكلفة تحقيق تقاربية اقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أكدت أيضاً على حاجة كل من الشطرين للأخر، خاصةً فيما يتعلق بوفورات النطاق وقدرة الضفة الغربية على التبادل التجاري البحري عبر قطاع غزة. ولهذا، فإن الاقتراح الذي تدافع عنه الورقة يجمع بين مزايا النموذجين ويقوم على ثلاثة أسس: بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتأسيس العناقيد الصناعية والتجارية، وبناء شبكة مواصلات واتصالات تضمن تشكيل حوض مديني واحد.

بناء الهيكلية الإدارية المناسبة والفعالة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالرغم من

الانفصال الجغرافي

إعداد د. نبيل قسيس



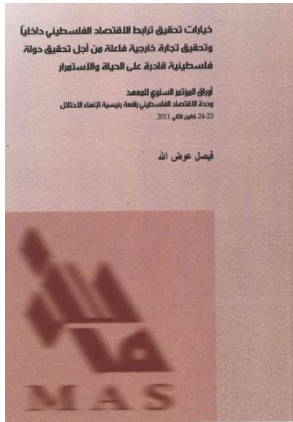
حاولت هذه الورقة رسم تصور للهيكلية الإدارية المناسبة والفعالة للدولة الفلسطينية من خلال الإجابة على سؤالين؛ يتعلق أولهما بالدور المطلوب من الدولة من حيث المسؤوليات والمهام والصلاحيات، فيما يتعلق الثاني بالنظام الذي ستبعبه الدولة من حيث المركزية واللامركزية. كما تناقش الورقة دور الحكم المحلي في اللامركزية الديمقراطية، ومستوياته، وصلاحياته، وجاهزيته، ومرجعياته، وأهمية تفويض بعض المهام والخدمات للقطاع الخاص والأهلي. وتبذل الورقة نموذج دولة ذات هيكلية

لامركزية تفوض فيها الصلاحيات والمهام من الحكومة المركزية لمجلس المحافظات المنتخبة في أربعة أقاليم بالتساوي، مع



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) M A S

بقاء بعض الأصول الإستراتيجية تحت سيطرة الحكومة المركزية، مثل الموانئ والمعابر والمناطق الاقتصادية الحصرية بما فيها من ثروات. ويتم العمل على تحقيق هذا النموذج من خلال البناء على ما هو موجود سلفاً من هيكلية إدارية وسياسية، وهو ما يشترط حكومة كفؤة وقادرة على الأداء غير مثقلة بالتضخم الوظيفي، ووجود قدرات محلية مدربة وواعية لإمكانات اللامركزية الديمقراطية، وعبر الفصل بين السلطات الثلاث، القضائية والتشريعية والتنفيذية.



خيارات تحقيق ترابط الاقتصاد الفلسطيني داخلياً، وتحقيق تجارة خارجية فاعلة من أجل تحقيق دولة فلسطينية قادرة على الحياة والاستمرار

إعداد د. فيصل عوض الله

هدفت هذه الورقة إلى البحث في خيارات المواصلات اللازمة لتمكين دولة فلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967 على الحياة والاستمرار. الاقتراح الرئيس في هذه الورقة هو توفير معبر رئيس في وسط الضفة الغربية من جنين إلى جنوب الخليل، ومن ثم يخرق إسرائيل من نقطة جنوب بيت عوا إلى نقطة جنوب بيت حانون، ويستمر المعبر جنوباً بمحاذاة الحدود الشرقية لقطاع غزة حتى مطار ياسر عرفات ومعبر رفح، ويتفرع من هذا المعبر طريق رئيس إلى ميناء غزة، جنوب مدينة غزة.

وتتقترح الدراسة أيضاً وجود ممر رئيس للمواصلات بمحاذاة نهر الأردن والبحر الميت، بالإضافة إلى طريق رئيس في غرب الضفة الغربية خاصة بين جنين وطولكرم ومروراً بقرية نعلين، حيث ينحرف هذا الطريق الرئيس شرقاً إلى القدس، وكذلك تقترح الورقة أن تكون هناك ثلاث وصلات مواصلات رئيسة بين شرق وغرب الضفة الغربية. وتركز الورقة على أهمية التواصل مع القدس الشرقية، وتصف القدس بمحور ربط المواصلات للدولة الفلسطينية. وأخيراً، توصي الورقة بأن تشمل الدولة الفلسطينية ما لا يقل عن معبرين حدوديين مع الأردن ومعبر واحد مع مصر، وعدد من المعابر مع إسرائيل، بالإضافة إلى مطارين وميناء، وهم مطار ياسر عرفات الدولي ومطار القدس الدولي وميناء في غزة، بحيث يراعى وجود ممرات جوية، خاصة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن شمال الضفة الغربية نحو البحر الأبيض المتوسط، ومن مطار ياسر عرفات في غزة عبر صحراء النقب إلى الأردن.



إعداد د. سمير عبدالله

سعت هذه الورقة إلى تحقيق هدفين رئيسيين: يتعلق الأول بنشوء وتطور حجم الفجوة الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وبين الدول المجاورة، ويتعلق الثاني بنشوء وتطور الفجوات والتشوهات الداخلية، وخصوصاً بين اقتصاد قطاع غزة واقتصاد الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ولذلك تعتمد هذه الورقة تحليلاً تاريخياً يستند إلى الرأي القائل بأن الاختلافات في التطور التاريخي، وخصوصاً عدم الاستقرار وقيود الاحتلال، تعتبر سبباً رئيساً في الاختلالات والفوارق القائمة. حققت الورقة هدفها الأول عبر إجراء مقارنة بين المناخ الاستثماري الفلسطيني مع محيطه من جهة، ومقارنة الأداء الاقتصادي الفلسطيني مع أداء الدول المجاورة من جهةٍ أخرى. وحققت هدفها الثاني عبر قياس الفجوة الداخلية الفلسطينية من حيث التنمية الاقتصادية. خلصت هذه الورقة إلى أن المناخ الاستثماري الفلسطيني لا يزال غير مشجع للقطاع الخاص نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحكم والنظام القضائي، ونقص الاستثمار في البنية التحتية والاتصالات حتى السنوات الأخيرة، وضعف الوصول إلى موارد المياه والطاقة. أما بالنسبة للأداء الاقتصادي، فيبقى الاقتصاد الفلسطيني معتمداً على نظيره الإسرائيلي وغير قادرٍ على تطوير وتنويع الصناعات، كما ويعاني من عجز ثابتٍ في الميزان التجاري، مما يبين مقدار التشوه في الاقتصاد الفلسطيني. فيما يتعلق في الفجوة الداخلية، تؤكد الورقة على ضعف أداء الاقتصاد في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية على صعيد الاستثمار وإنتاجية القوى العاملة والدخل ورأس المال البشري، مما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في الأداء الاقتصادي للطرفين. تتقدم الورقة بعدة توصيات لجسر الهوة الاقتصادية الداخلية والخارجية، أهمها يكمن في بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز فرص التعليم خاصةً في قطاع غزة، بالإضافة إلى التركيز على ضرورة المصالحة السياسية الفلسطينية لخلق مناخ استثماري أفضل في قطاع غزة ومنحه القدرة على استغلال موقعه الجغرافي في التبادلات التجارية.

الدور المركزي للقدس في الاقتصاد الفلسطيني وفي الدولة الفلسطينية المستقلة

إعداد د. عبدالفتاح ابوشكر

هدفت هذه الورقة إلى تحديد الدور المركزي للقدس في الاقتصاد الفلسطيني، والوقوف على أهم التطورات التي حدثت في المجالات المختلفة، والخطط الإسرائيلية التي استخدمت لضم وتهويد وعزل المدينة. كما تهدف هذه الورقة إلى تحديد الخطط والبرامج الفلسطينية في مواجهة سياسات الضم والتهويد من قبل إسرائيل. وخلصت هذه الورقة إلى عدة أهداف إستراتيجية للحفاظ على الدور المركزي لمدينة القدس، أهمها تطوير قطاعات الإسكان والسياحة والتجارة والتعليم والصحة، وحماية أبنائها من الآفات الاجتماعية عبر الاستثمار في التعليم ودعم المؤسسات الشبابية، وتفعيل جميع أشكال المقاومة السلمية والجماعية في القدس، وإعادة ربط القدس بحيطها الفلسطيني والعربي والإسلامي، وتحقيق نهوض اقتصادي فيها. واقترحت الورقة عدة آليات لتحقيق هذه الأهداف، منها آليات للتطبيق في المرحلة الراهنة، كتنشيط السياحة الخارجية والداخلية للقدس، وتشجيع الاستثمار فيها والمعاملة التفضيلية لمنتجاتها، وآليات أخرى للتطبيق بعد انتهاء الاحتلال ومنها وضع مخططات هيكلية للمدينة وللطرق والمواصلات ومقرات السلطة الفلسطينية.